العمير للمعارضة: أتمنى مراجعة قرار مقاطعة اللجان وشبه إجماع على «المعلمين» و«الطلبة»

تمنى النائب د.علي العمير من النواب الذين أعلنوا مقاطعة اللجان البرلمانية مراجعة قرارهم، لأن اللجان صلب عمل المجلس، ولا يخرج اي قانون الا من خلال اللجنة قبل ان يعرض على جدول أعمال المجلس.

وقال د.العمير في تصريح للصحافيين ان قرار مقاطعة اللجان وان كنا نحترم وجهة نظر متخذيه الا انه سيؤثر سلبا على اعمال المجلس فبعض اللجان لن يكتمل العدد فيها وربما هناك لجان تخرج بصورة معينة خصوصا ان هناك نوابا وجودهم ضروري في اللجان نظرا لما يتمتعون به من خبرة وعطاء.

د.علي العمير

وذكر د.العمير ان هذه ليست هي المرة الأولى التي يعلن فيها عن تباين في الآراء، وليس المرة الأولى التي تقدم فيها استجوابات لرئيس الوزراء وحتى الشد والجذب لا يطرح للمرة الأولى، ولكن نأمل ان تناقش الأمور بالشكل الديموقراطي وبالصورة المتفق عليها على غرار الخلاف لا يفسد في الود قضية، ويكون القرار الأخير للمجلس حتى في القرار التفسيري الذي صدر من المحكمة الدستورية، لأن مرده الى مجلس الأمة وهو صاحب الفصل فيه. وأمل د.العمير ان يعطى النواب صورة ايجابية للديموقراطية الكويتية ويسود رأي الأغلبية ويحترم رأي الأقلية ونعزز مبدأ لا غالب ولا مغلوب.

وفي شأن آخر أكد د.العمير ان كوادر الطلبة ومكافأة المعلمين فيها شبه اجماع عليها، خصوصا بعدما رأينا في العطلة الصيفية ان هناك كوادر قد أقرت، ولا نريد ان تتحول الدولة بأكملها الى نوع من صراع الكوادر، وليست هناك مبالغة للمعلم، ولكن من باب تقدير مهنته.

وبيّن د.العمير ان القيادة العليا ومجلس الوزراء ومجلس الأمة تهمهم سمعة المدرس ومكانته، وهناك شبه اجماع بين النواب على اقرار كادر المعلمين ومكافأة الطلبة، اما بقية القضايا التي وارد ان تدخل في بند ما يستجد من أعمال فإن المجلس سيد قراراته.

وأوضح د.العمير ان ادراج ما يستجد من اعمال قبل انتخاب اللجان البرلمانية سنستقيه من مستشاري المجلس الا ان هناك من يقول ان الانتخاب يجب ان يكون قبل ما يستجد من اعمال، وعموما الجلسة تدار من قبل رئيس مجلس الأمة.

السلطان: البلد مقبل على حالة عدم استقرار سياسي وازدياد التذمر الشعبي

خالد السلطان

حذر النائب خالد السلطان من ان البلد مقبل على حالة من عدم الاستقرار السياسي وازدياد التذمر الشعبي من سياسات الحكومة، مؤكدا انه «لا استقرار دون تغيير الحكومة ورئيسها».

وقال السلطان في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة امس «أعتقد ان النواب الذين ينوون مقاطعة انتخابات لجان المجلس اليوم محقون في مواقفهم في ظل ما تشهده الساحة من أحداث وتجاوزات، أما بالنسبة لي فلم أحسم موقفي من المقاطعة حتى الآن».

وردا على سؤال حول كيفية التعامل مع الاستجواب في ظل قرار المحكمة الدستورية بشأن استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء من قبل النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري لكن في الوقت نفسه اللجنة ستنظر في اي طلب تتم إحالته من قال السلطان «ان المجلس سيد قراراته، لكن بما لا يخالف الدستور واللائحة الداخلية»، مشددا على ان الأغلبية اذا أقرت شيئا يخالفهما فانها تكون «أغلبية غوغائية»، وهو أمر مرفوض بالنسبة لنا.

وشدد السلطان على ان قرار المحكمة الدستورية واضح ولم تقرر المحكمة في تفسيرها للمواد بدستورية أو عدم دستورية الاستجواب المقدم من النائبين أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري الى سمو رئيس الوزراء، وانما أكدت ان الاستجواب يقدم للوزراء ولرئيس الوزراء كل فيما يخصه.

وأكد انه بعد قرار المحكمة الدستورية يستوجب تقديم الاستجواب وصعود رئيس الوزراء الى المنصة، لاسيما ان جميع محاور الاستجواب تقع ضمن مسؤولياته.

وتوقع السلطان في ظل استمرار هذه الحكومة أن الصدامات بين السلطتين ستكون في زيادة، والساحة الشعبية «راح تولع» ونحن مقبلون على مرحلة عدم استقرار سياسي، مشيرا الى ان توقعاته هذه مبنية على حجم التذمر الشعبي الذي لاحظه عند زياراته للديوانيات، حيث وصل المواطنون الى درجات عالية من الغليان، مشددا على ان الأوضاع لن تستقر ما لم يتم تغيير الحكومة بقيادتها.

جميع موظفي الدولة يخضعون لقانون الذمة المالية

الحريتي: تفسير «الدستورية» لا يلغي استجواب الرئيس

حسين الحريتي

أكد النائب حسين الحريتي ان التفسير الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن بعض المواد الدستورية على خلفية المساءلة السياسية المقدمة من قبل النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري لسمو رئيس مجلس الوزراء، لا يلغي الاستجواب الذي سيتم إدراجه على جدول أعمال المجلس لاتخاذ قرار بشأنه وفق تصويت الأغلبية إما بالمناقشة او بالإلغاء من على الجدول، لافتا الى ان إلزامية حكم المحكمة الدستورية أمر لا خلاف عليه فيما يخص تفسير القوانين واللوائح وتفسير مواد الدستور. وقال الحريتي في تصريح صحافي يوم أمس «ان اللجنة التشريعية حتى الآن غير معنية بحكم المحكمة الدستورية بشأن استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء من قبل النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري لكن في الوقت نفسه اللجنة ستنظر في اي طلب تتم إحالته من قبل مجلس الأمة إليها».

وأوضح الحريتي «ان إلزامية حكم المحكمة الدستورية هو أمر لا خلاف عليه لأن المادة 173 المتعلقة بإنشاء المحكمة تقر بنظرها التنازع بالقوانين واللوائح كما ان المذكرة التفسيرية عهدت لهذه المحكمة بتفسير نصوص الدستور» مبينا ان قانون إنشاء المحكمة يقضي باختصاصها في تفسير النصوص. وأشار الحريتي الى ان هذا التفسير الصادر عن المحكمة الدستورية لا يلغي الاستجواب المقدم من قبل النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري، لافتا الى ان الاستجواب سيتم إدراجه على جدول أعمال المجلس والحديث حوله وحول الحكم ثم يتجه الى اتخاذ قرار وفق تصويت الأغلبية البرلمانية اما بالمناقشة من خلال إدراجه او بإلغائه من على جدول الأعمال.

وعلى صعيد آخر، كشف الحريتي عن ان اللجنة التشريعية البرلمانية أنجزت تقرير ما يسمى بقوانين مكافحة الفساد وأحدهم هو قانون الذمة المالية الذي تمت تسميته بقانون الهيئة العامة لمكافحة الكسب غير المشروع، موضحا ان هذا القانون هو مزيج من مشروع واقتراحات بقوانين بعدد مواد يبلغ 25 مادة، لافتا الى ان هذا القانون أقر بشكل منفصل عن قانون مكافحة الفساد وهيئتها.

وبين الحريتي ان من يخضع لقانون كشف الذمة المالية هم جميع الموظفين العاملين بالدولة «اي جميع موظفي الدولة» وكذلك من يعد في حكم الموظف العام، بالاضافة الى أعضاء ورؤساء الجمعيات التعاونية والأندية الرياضية مع رئيس وأعضاء مجلس الأمة والوزراء وجميع قطاعات الدولة، مشيرة الى ان اللجنة المقبلة والتي سيتم تشكيلها يوم غد (اليوم) ستتولى مهمة استكمال جميع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

الصرعاوي يطالب بالتصدي لإحالة استجواب رئيس الحكومة لـ«التشريعية»

طالب النائب عادل الصرعاوي مجلس الأمة بالتصدي وبقوة لأي محاولة حكومية إلى إحالة الاستجوابات المدرجة على جدول أعمال المجلس للجنة التشريعية استنادا لحكم المحكمة الدستورية بحجة عدم الدستورية، مؤكدا ان حكم المحكمة الدستورية لم يشر لا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى عدم دستورية الاستجواب المدرج على جدول الأعمال لسمو رئيس الوزراء.

عادل الصرعاوي

وبين الصرعاوي في تصريح صحافي ان البعض يحلو له إسقاط حكم المحكمة الدستورية على هواه كونه حكما يقضي بعدم دستورية استجواب الرئيس.

وقال الصرعاوي «أكدنا بشكل قاطع في جلسة مجلس الأمة بتاريخ 2011/5/17 ان محاولات الحكومة المتكررة لطلب تفسير بعض مواد الدستور هي في حقيقتها بمثابة تنقيح للدستور»، متسائلا: ما معنى طلب تفسير بعض المواد لأكثر من مرة؟ وشدد الصرعاوي على انه علينا الحرص على عدم تكريس بعض السوابق حتى لا نكرس مبدأ تنقيح الدستور من خلال طلبات التفسير المتكررة من قبل الحكومة للمحكمة الدستورية، مستغربا التسابق على قراءة حكم الدستورية على انه إقرار بعدم دستورية الاستجواب في حين أن التعامل مع الاستجواب سيكون وفق قرار المجلس حيث المطلوب منه الانتصار للدستور والأداة الدستورية. وأوضح الصرعاوي ان تهافت البعض على قراءة حكم الدستورية على انه بطلان لاستجواب لا يمكن تفسيره إلا انه مزيد من الضمانات لرئيس الحكومة والوزراء وهو الأمر الذي حذر منه الدستور والمذكرة التفسيرية له.

وقال الصرعاوي «هناك من لا يريد لأداة الاستجواب الدوام والفاعلية من خلال القراءة الخاطئة لأحكام الدستورية وهو ما يعكس النفس القديم بتنقيح الدستور لوأد هذه الأداة التي يرتكز عليها الدستور بالرقابة».

ولفت الصرعاوي إلى ان البعض قد يستصغر طلب التفسير من المحكمة الدستورية ولكن عواقبها على الممارسة الديموقراطية كبير وتأثيرها مباشر على الدستور.

وأكد الصرعاوي ان الدستور مستهدف وأعداؤه كثر ولكننا نراهن على وعي وذاكرة الشعب الكويتي في متابعة المواقف في التصدي لأي محاوله قد تنتقص من الدستور وأداة الاستجواب.

وذكر الصرعاوي ان القراءة المتأنية لحكم الدستورية تؤكد مسؤولية رئيس مجلس الوزراء عن القضايا التي هي محل بحث في مجلس الوزراء أو أنها من المفترض أن تكون محل بحث، مبينا ان تقييم محاور الاستجوابات يجب أن تكون على هذا الأساس لا غيره، كما أن المحكمة الدستورية قد ابتعدت عن مجاراة الطلب الحكومي بتحديد ماهية السياسات العامة المسؤول عنها رئيس الوزراء وغيرها من المسؤوليات، وهو الأمر الذي يأتي منسجما مع أحد مبادئ الدستور والذي يؤكد عدم المبالغة في الضمانات وأضاف: «هناك تهرب من بعض الوزراء عن مسؤولياتهما من خلال استصدار قرارات من مجلس الوزراء حتى يتهرب من المساءلة كون القرار هو قرار مجلس الوزراء وليس قرار الوزير وعليه تضيع المساءلة سواء تجاه رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أنفسهم وتضيع أداة الاستجواب وهو الأمر الذي لا نقبله وسنتصدى له».

وأشار الصرعاوي إلى أن هناك تنقيحا للدستور من خلال الدفع بعدم الدستورية فلا يعفى من خلق سوابق من الالتفاف على الدستور من خلال الموافقة على إحالة الاستجواب إلى التشريعية وعلى الجميع مراقبة المواقف وتبدلها من حين لآخر.

المطير يستفسر عن مخالفة صيانة الدائري الثاني للمواصفات

قدم النائب محمد المطير سؤالا برلمانيا الى وزير الاشغال العامة فاضل صفر جاء كالتالي: تبين لنا بعد انتهاء الصيانة في شارع الدائري الثاني بين منطقتي الفيحاء وضاحية عبدالله السالم ان هناك تعرجات في هذا الشارع وانه غير مطابق للمواصفات، لذا يرجى الاجابة عن الاسئلة التالية:

محمد المطير

● ما الشركة المسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع؟
● ما القيمة المالية للمشروع؟
● هل هناك مشاريع طرق أخرى تمت صيانتها من قبل هذه الشركة؟ اذا كانت الاجابة بنعم فالرجاء تزويدي بهذه الطرق.
● من الشخص المشرف على المشروع؟
● هل كانت لديه ملاحظات على صيانة هذا الشارع اثناء عمل الشركة وبعد انتهائها منه؟
● هل هذا المشرف يشرف على عمل هذه الشركة في طرق أخرى؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بهذه الطرق.
● هل هناك شكاوى على اعمال هذه الشركة من قبل؟

معصومة: الأجدى للمعارضة الاستقالة من المجلس

تساءلت النائب د.معصومة المبارك عن مبررات استمرار نواب المعارضة في عضوية مجلس الامة وعدم تقديم استقالاتهم في حال عدم مشاركتهم في اللجان البرلمانية وحتى الجلسات، مؤكدة ان الاولى والاجدى بكل نائب يرى ان المجلس الحالي غير صالح للاستمرار ان يقدم استقالته ويفسح المجال لغيره.

د.معصومة المبارك

وقالت المبارك في تصريح للصحافيين في مجلس الامة ان من واجبات عمل النواب في مجلس الامة حضور الجلسات والمشاركة في اللجان البرلمانية وبالتالي فإن من يشعر بأن هذا المجلس لم يعد صالحا وفقا لمعاييره اذن فالنصيحة لك استقل واترك المجال لغيرك الذي يكون راغبا في اداء برلماني راقٍ وحقيقي.

حماد يسأل البصيري عن احتساب الميزة الأفضل للعاملين في القطاع النفطي

وجه النائب سعدون حماد سؤالا برلمانيا الى وزير النفط محمد البصيري جاء كالتالي: بتاريخ 2009/5/18 صدر من محكمة التمييز بدائرتها العمالية الأولى الطعن رقم 2007/293 عمالي/1 وبتاريخ 2008/11/10 صدر من محكمة التمييز بدائرتها العمالية الأولى الطعن رقم 2005/62 عمالي/1.

سعدون حماد

وذلك بأحقية احتساب الميزة الأفضل لصالح العاملين في القطاع النفطي، والتي لم يتم تفعيلها أو تطبيقها على الرغم من حجية تلك الأحكام الصادرة من محكمة التمييز. لذا يرجى إفادتي بالآتي:

● ما الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بعد صدور أحكام التمييز رقم 2005/62 و2007/293 عمالي/1 والتي قضت بأحقية العامل لدى القطاع النفطي بالميزة الأفضل طبقا للمعادلات الواردة بأحكام محكمة التمييز؟
● هل قامت مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بتعديل نظام حسبة الميزة الأفضل بعد صدور تلك الأحكام للعاملين لديها باعتبارها قاعدة عامة، أو مازالت المؤسسة وشركاتها النفطية تتبع النظام القديم، وتجاهلت احكام محكمة التمييز واختصرتها للمستفيدين بهذه الأحكام وحدهم؟
● هل اطلعت إدارة الفتوى والتشريع على تلك الأحكام خلال عام 2011/2010؟
● ما عدد العاملين الكويتيين الذين انتهت خدماتهم بالقطاع النفطي منذ صدور احكام محكمة التمييز المنوه عنها وما المانع القانوني من تطبيق تلك الأحكام على جميع العاملين؟
● ما عدد القضايا المرفوعة ضد القطاع النفطي للمطالبة باحتساب الميزة الأفضل طبقا للمعدلات الواردة في تلك الأحكام؟
● ما عدد الكويتيين الذين انتهت خدماتهم بتاريخ 2004/1/1 وهو تاريخ المطالبة الأولى لحكم التمييز رقم 2005/62 وأثناء سريان الدعوى العمالية التي صدرت بها احكام التمييز والتي انتهت بتاريخ 2008/11/10 وأيدت أحقية العاملين بالميزة الأفضل طبقا للمعدلات الواردة بتلك الأحكام؟

الكندري: الأمانة العامة لمجلس الأمة أنهت استعدادها لحفل الافتتاح

أنهت الامانة العامة لمجلس الامة استعداداتها لحفل الافتتاح والجلسة الاولى في دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الثالث عشر بمجلس الامة والمقرر ان يعقد صباح اليوم الثلاثاء.

وقال الامين العام لمجلس الامة علام الكندري في تصريح صحافي ان برنامج الجلسة الافتتاحية سيشهد استقبال صاحب السمو الأمير من قبل لجنة الاستقبال برئاسة رئيس مجلس الامة ثم يتفضل صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الامة بأخذ اماكنهم على المنصة وتبدأ مراسم الافتتاح بتلاوة آيات من الذكر الحكيم ويليها النطق السامي ثم يرحب رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي بصاحب السمو الامير ويتلى بعد ذلك مرسوم الدعوة يتبعه تلاوة الخطاب الاميري ثم تتوقف الجلسة تودع خلالها لجنة الاستقبال صاحب السمو الامير وتستأنف الجلسة لاحقا للنظر في جدول الاعمال.

علام الكندري

واضاف الكندري ان الامانة انهت استعدادها لحفل الافتتاح وعملت على تجهيز قاعة عبدالله السالم بأحدث التجهيزات التكنولوجية المتعلقة بأجهزة الصوت والنقل وتزويد الكمبيوترات الخاصة بالاعضاء بنظام تشغيلي كما حرصت الامانة العامة على تجهيز المكان المخصص للصحافيين والاعلاميين البرلمانيين وسكرتارية الاعضاء وزودته بكل ما يحتاجونه لتأدية رسالتهم الاعلامية.

كما شملت استعدادات الامانة العامة لمجلس الامة للمرة الاولى ايجاد منصة في قاعة الاعضاء بهدف التصوير الجماعي مع صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر على تعاز

عائلة النبهان

تتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى
حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى
الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح
وسمو ولي عهده الأمين
الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح
ومعالي رئيس مجلس الأمة
السيد/ جاسم محمد الخرافي
وسمو رئيس مجلس الوزراء
الشيخ/ ناصر المحمد الأحمد الصباح
ونائب وزير الديوان الأميري
الشيخ/ علي الجراح الصباح
وإلى السادة الشيوخ والوزراء والسفراء
والسادة أعضاء مجلسي الأمة والبلدي الكرام
وإلى كل من تفضل بمواساتها في وفاة فقيدها الغالي
المغفور له بإذن الله تعالى

خماط رزن حايف سالم النبهان الشمري

سواء بالحضور شخصياً أو بالاتصال هاتفياً أو برقياً أو بالنشر في الصحف
سائلين الله العلي القدير أن لا يريهم مكروهاً في عزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون

مفقود سندات تحصيل

فقدت سندات تحصيل اشتراكات باسم شركة باب الكويت للصحافة «الأنباء» من دفتر سندات رقم 698 تسلسل من 34880 إلى 34882 وتنوه الشركة إلى أن هذه المستندات قد أصبحت ملغاة اعتباراً من تاريخ 2011/10/20 والشركة غير مسؤولة عنها.

الرجاء ممن يعثر عليها الاتصال على
99159552 - 22272733/4